

التفاته يسار تونس للساترة: إعادة تقييم أم استعادة شعبية

اليونة المفاجئة لقوى اليسار مع حزب عبير موسى خطوة لمواجهة تيار الإسلام السياسي



توسيع دائرة التصعيد ضد الإسلاميين

توجهه إلى عائلته السياسية أولا، فموسى لا تزال بعيدة على تحقيق الإجماع حول شخصها داخل العائلة الوسطية التي تحمل لواء الدفاع عن مدينة الدولة والتي تتبنى أفكار بورقيبة.



منجي الروحي

موسى لم تفعل شيئا
للنهضة، سترون ماذا
سافعل لكم



حمة الهمامي

نريد تأسيس قوة
بعيدا عن صراع
اليمينيين والإسلاميين

ولذلك، ربما النقطة التي يشترك فيها اليسار وموسى هو غياب المراجعات الذاتية - شأنهم في ذلك شأن الإسلاميين - ما يجعل التباين والتناقض بين الطرفين ميزة المرحلة الأساسية رغم الحاجة إلى توحيد الجهود لوضع حد لحركة النهضة التي يغيب عنها اليوم خطاب المظلومية الذي انتهجته عقود، ومكنا من اعتلاء دفة الحكم. وجعلت هذه المعطيات موسى تندفع نحو استمالة قواعد العائلة الوسطية واليسارية على حد سواء دون الذهاب إلى قياداتها وهو ما نجحت فيه باعتبار اكتساحها للمشهد الأمر الذي قد يدفع تلك القيادات إلى الانعطاف نحو تخطي الخلافات التاريخية وبناء تحالف قوي يطيح بالإسلاميين في الاستحقاقات المقبلة.

مصطفى السحيمي

العدالة والتنمية بات
معزولا وفقد عمليا
أغلبه السياسية

ويوضح السحيمي أن الخلافات هي بين خط حكومي لا يرى مانعا في تقديم تنازلات وخط أكثر تشبها بمبادئ الحزب، الذي حرص، رغم ذلك، خلال اجتماع مجلسه الوطني الأخير على المجاهرة بوحده، مراهنات على الفوز في الانتخابات المقبلة.

ومع ذلك، تعاني كل الأحزاب السياسية الغربية بشكل عام من صعوبات في تعبئة الناخبين، فقد أظهر استطلاعان للرأي مؤخرا أن 60 في المئة من المستجوبين "لا يتفقون فيها"، بينما لا يتفق 64 في المئة منهم التوجه إلى صناديق الاقتراع.

المئات ردوا شعارات من قبيل "سحقا سحقا للرجعية.. دساترة وخوانجة هذا (بستوريون وإخوان) لا يزال هذا الشق يحاول دون جدوى استعادة زمام المبادرة ولو بالشارع. وقال الهمامي في تصريحات سابقة لـ "العرب"، "نحن ندفع نحو تكوين قطب جديد يجمع القوى اليسارية لأن مكان اليسار واضح في المشهد الذي يتصدره صراع يميني-يميني بين النهضة وحلفائها وأطراف أخرى أو مع من يحنون للنظام السابق... هذا القطب سيطيح بالمنظومة الحاكمة حاليا بالشارع".

ولم يبق الحزب الدستوري الحر، الذي يتقدم في استطلاعات الرأي الوطنية دون أي حلفاء، مكتوف الأيدي إذ حاول مرارا استمالة اليساريين كما غيرهم إلى صفة لدفع مواجهة مع الإسلاميين إلى أقصاها. وأصدر الحزب في ديسمبر الماضي ميثاق "تصحيح المسار" تضمن دعوة إلى الكتل البرلمانية والمنظمات الوطنية إلى الاطلاع عليه وإمضاءه قصد بناء شراكة بين هذه الأطراف. ولم يتردد حزب موسى في وضع نقطة عدم التحالف مع الإسلام السياسي في طليعة بنود ذلك الميثاق حيث نص على أن "تونس جمهورية، مدنية، اجتماعية، ذات سيادة وطنية، لا مكان فيها للإسلام السياسي" وهي النقطة التي شددت عليها رئيسة الحزب في وقت لاحق حملة القوى السياسية التي لم تتحرك مسؤولية غياب جبهة موحدة في مواجهة الإسلاميين. ورغم هذه الجهود إلا أن ما يعاب على الدستوري الحر هو عدم

إلى أن هناك تحالفا سيجتمع الدستوريين والإسلاميين في مرحلة مقبلة. ومع إصرار النهضة على مواصلة التمكين ومحاولة الهيمنة على مؤسسات الدولة على غرار البرلمان والمحكمة الدستورية وغيرها بدأ جليا أن قيادات يسارية وإزمنة بدأت تميل للتحالف مع شق من الدستوريين لمواجهة المد الإسلامي. وجاءت التطورات التي فرضتها إخفاقات التيارات الثورية في إحداث التغيير المنشود ما جعل موسى تستعيد الشارع رغم الحملات التي طالت الدستوريين منذ 2011.

تصحيح المسار

رغم أن التيارات اليسارية تدرك أن استمراريتها رهين تحالفات مثلها مثل بقية الأطراف السياسية لكن الشق الراديكالي داخلها لا يزال مترددا بشأن العمل مع موسى مع احتدام المعركة ضد الإسلاميين، الذين يخوضون صراع بقاء بعد تزايد الخصوم في ظل المواجهة مع الحزب الدستوري الحر والرئيس قيس سعيد وغيرهما. ويقود هذا الشق المتحدث باسم حزب العمال حمة الهمامي ويساريين آخرين على غرار البريكي. ويرفض هؤلاء أي تحالف مع موسى كما النهضة محاولين التأسيس لما بات يعرف بـ "الخيار الثالث الوطني"، الذي يخرج البلاد من دائرة الاستقطاب الثنائي. ومع أنه عاجز على التحشيد، وهذا بدا جليا في السه من فبراير الماضي عندما دعت منظمات وأحزاب يسارية أو القريبة من التيار اليساري إلى مسيرة المعارضة، بعد تظاهرات حركة 20

لحزب التجمع محمد الغرياني، الذي أصبح اليوم مستشارا لدى راشد الغنوشي، إلا أن موسى لم تحدد عن الأفكار التي تبنتها في السابق. وتبنت موسى التي باتت تصدر استطلاعات الرأي مع حزبه، خطابا مناهضا للشورى التي تعتبرها انقلابا، إلى جانب من أنت به تلك الأحداث ما جعلها تنجح في حشد فئة كبيرة من المناوئين للإسلاميين، ويبدو ذلك جليا خلال اجتماعات حزبهما والتحركات التي تنظمها ضد النهضة وأذرعها على غرار الاعتصام الأخير ضد وجود اتحاد علماء المسلمين فرع تونس.

ورغم الخلافات التاريخية التي طبعت علاقة اليسار بنظامي الزعيم الحبيب بورقيبة (1956-1987) - الذي تقول موسى إنها نستلهم منه أفكارها - وبين علي (1987-2011) إلا أن ذلك لا ينفي بروز بوادر تقارب بين موسى وشق من اليسار في ظل احتدام المعركة ضد النهضة. ويبدو أن هذا التقارب تنقذه خطوة أخيرة لإزالة الخلافات القديمة مادام العدو واحدا وهو تيار الإسلام السياسي بمختلف أطيافه، وهذه الخلافات تتعلق بالأساس بالانهاضات من الطرفين بالتحالف سابقا مع الإسلاميين لضرب الطرف المقابل.

وهذا صحيح، فاليسار التونسي كان من ضمن الفعاليات، التي شكلت هيئة 18 أكتوبر التي هي بمثابة تجمع معارضي بن علي من إسلاميين ويساريين وعروبيين بعد أن قام قياديون من مختلف تلك التوجهات بإضراب جوع في العام 2005 انتهت بإعلان تشكيل هذه الهيئة لمواجهة "استبداد بن علي".

في المقابل تنهم التيارات اليسارية، التي لم تتوان يوما عن حمل المطرقة والمنجل رغم حالة الضعف الشعبي لاعتبارات عدة، الدستوريين باستعمال نظام بورقيبة للإسلاميين من أجل ضرب خصومه اليساريين.

ولئن اختلفت الروايات التاريخية حول الصراع بين الطرفين فإن الثابت هو أن اليساريين باتوا عاجزين على حشد الشارع رغم تغلغلهم في العديد من الهيئات النقابية والمنظمات الطلابية وغيرهما، والدستوريين وتحديدا الشق الراديكالي منهم الذي يرفض أي تسوية مع الإسلاميين عاد بقوة إلى المواجهة بعد سنوات من إخفاق ما يعرف بالأحزاب الثورية رغم الترويج

تتسارع التطورات السياسية في تونس على وقع الأزمة التي تعرفها البلاد منذ أشهر. لكن مع احتدام الصراع بين رئيسة الحزب الدستوري الحر عبير موسى وحركة النهضة بدأ وكأن شقا كبيرا من اليساريين يميل إلى إعادة تقييم العلاقة بالدستوريين وتجاوز الخلافات التاريخية التي جمعت بينهم يوما ما، والتوجه نحو التحالف في مواجهة تيار الإسلام السياسي.

التقاء موضوعي

وأوضح أن الحملة تأتي بعد مطالبته في برنامج تلفزيوني، رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد "بالتحقيق في نمو ثروة قياديين من حركة النهضة ومن بينهم نواب من الحركة".

لم تكن انتخابات 2019 استحقاقا انتخابيا عاديا نظرا للظروف، التي أحاطت بها، فوفاة الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي سرعت بتنظيم اقتراع برلماني ورئاسي سابق لأوانه مر بجانبه التيار اليساري مرور الكرام، حيث لم يحصد أي مقعد في البرلمان، وخسر مرشحوه عبير البريكي وحمة الهمامي ومنجي الروحي في الاستحقاق الرئاسي منذ الدور الأول.

في المقابل، عاد رموز حزب التجمع الدستوري الديمقراطي المنحل في مارس 2011 إلى الواجهة حيث حصد الحزب الدستوري الحر 16 مقعدا في الانتخابات مستفيدا من خطاب يحمل الإسلاميين والمنظومة التي أفرزتها الثورة مسؤولية تدهور الأوضاع في البلاد.

واللافت أنه رغم الخطاب الثوري الذي ساد طيلة العشرية الماضية والذي أرغم العديد من الأسماء المحسوبة على بن علي على الانخراط في المنظومة الحاكمة والتخالف مع أعداء الأمل (الإسلاميين) على غرار آخر أمين عام



سفير الحديري

صحافي تونسي

تونس - بدت تحركات حزب الوطنيين الديمقراطيين الموحد (وعد) اليساري، وأحد قياديه البارزين النائب منجي الروحي توحى بان هناك التقاء موضوعيا مع الدستوريين، الذين تعظمهم رئيسة الحزب الدستوري الحر عبير موسى رغم الخلافات التاريخية والأيدولوجية بين الطرفين. واليسار التونسي في مفترق طرق إذ يحاول تجنب "الموت السريري" بعد أن منى بهزيمة قاسية في الانتخابات التشريعية الأخيرة رغم إرثه النضالي، ما يجعله يسعى إلى استعادة شعبيته بأي طريقة عبر التحالف مع موسى في ظل تبلور رأي عام مناهض لحركة النهضة الإسلامية التي يحملها شق كبير من التونسيين مسؤولية الأزمة باعتبارها في الحكم منذ 2011.

اليسار في مفترق طرق حيث يحاول تجنب «الموت السريري»، مما يجعله يسعى لاستعادة شعبيته بأي طريقة

ويبدو الالتقاء بين الطرفين له مبرراته باعتبار أن اليسار يكن عداء كبيرا للمنظومة الحالية، التي أخفقت في تحقيق مطالب الثورة التي أسقطت نظام الرئيس الراحل زين العابدين بن علي، في الوقت الذي ترفض فيه موسى هذه المنظومة برمتها.

وشهد البرلمان الأسبوع الماضي مناوشات حادة بين أعضائه بعد تعرض موسى إلى "اعتداء" ما أثار غضب الروحي، الذي لم تتوان قيادات من النهضة عن اتهامه بالتحالف معها. وقال الروحي متوجها بخطابه لنواب النهضة "عبير موسى لم تفعل شيئا لكم"، مستردكا "سترون ماذا سافعل أنا مقارنة بما فعلته، عليكم الرحيل أنتم ورئيسكم (راشد الغنوشي الذي يرأس البرلمان)". وصعد النائب من لهجته حيال النهضة حيث قال الانتين الماضي في تصريحات لوكالة تونس أفريقيا للأبناء إن "هناك حملة تكفير وتهديدات ونزعات تشهير طالتني في الأيام الماضية".

«القاسم الانتخابي» يُفقد إسلامي المغرب هامش المناورة

ويعتقد أستاذ العلوم السياسية بجامعة محمد الخامس بالرباط أحمد بوز أن الهدف الأساسي لاعتماد القاسم الانتخابي الجديد، يكمن في الحيولة دون استمرار العدالة والتنمية على رأس الحكومة. وقال "المشكلة أن هذا الأمر يناقض كل النظريات التي ندرستها الطلاب، وغير موجود في أي دولة في العالم ديمقراطية أو دكتاتورية". ووصل حزب العدالة والتنمية إلى رئاسة الحكومة بعد سنوات في المعارضة، بعد تظاهرات حركة 20

الذي قاد الحزب إلى هذا الفوز الثاني، من رئاسة الحكومة بسبب خلاف دام أشهرها مع كتلت قادة رئيس حزب التجمع الوطني للأحرار عزيز أخنوش الذي يعرف بأنه مقرب من القصر.

وعلى إثر ذلك، كلف الملك محمد السادس الرجل الثاني في الحزب سعد الدين العثماني بتشكيل حكومة، فوافق على شروط التكتل التي رفضها سلفه، وشكل الحكومة الحالية. وتأتي هذه التطورات قبل أشهر من الانتخابات النيابية المغربية.

ولم يكتف العثماني بذلك، بل دان ما وصفه "تراجعا ديمقراطيا يضيف المؤسسات المنتخبة ويبلقها بشكل غير مسبق في تاريخ المغرب". وتشير تقديرات مختلفة إلى أن العدالة والتنمية، الذي يواجه مشاكل عدة هي الأبرز منذ سنوات، وخاصة إثر تجميد عضوية رئيس الحكومة السابق عبد الإله بنكيران، مهدد بفقدان ما بين 30 إلى 40 مقعدا باعتماد القاسم الجديد، ولو حافظ على عدد الأصوات ذاته الذي منحه 125 مقعدا نيايبا من أصل 395 في انتخابات

الماضية. ومن شأن ذلك تعقيد مهمة الحزب في تشكيل حكومة للمرة الثالثة، وهو ما يعيد إلى الأذهان المشكلة العويصة، التي تعرض لها بنكيران بعد انتخابات 2016 حيث عجز عن تشكيل حكومة ولتدخل الأزمة منعظا آخر عقب صدور بيان عن الديوان الملكي يعفيه من مهمة تشكيلها. ويرى المحلل السياسي مصطفى السحيمي أن الرهان الأساسي للقانون الجديد يكمن في رئاسة الحكومة وتشكيل أغلبية، وبما أن حزب العدالة والتنمية هو الأوفر حظا للفوز في الانتخابات، فإنه الخاسر الأكبر. وواجه الحزب قبل خمس سنوات صعوبات كبيرة في تشكيل أغلبية حكومية. وأعفى زعيمه السابق بنكيران

الرباط - يمر حزب العدالة والتنمية المغربي، الذي يقود حكومة أقلية، منذ عام 2012 إثر فوزه في الانتخابات التشريعية عام 2011 ثم في انتخابات 2016 بفترة هي الأصعب، حيث بات في عزلة سياسية بعد تفرد برفض قانون انتخابي مثير للجدل يعتقد مراقبون أنه يستهدف إزاحته من رئاسة الحكومة، ولو فاز بالانتخابات المرتقبة الخريف المقبل.

وينص القانون الذي تبنته سبعة أحزاب، أربعة منها تشارك في الحكومة، التي يرأسها العدالة والتنمية، على احتساب نتائج الانتخابات وتوزيع المقاعد استنادا إلى عدد كل المسجلين في اللوائح الانتخابية، حتى لو لم يدلووا باصواتهم. في حين لم تكن تحتسب سوى أصوات الناخبين الذين يشاركون في عملية الاقتراع، منذ بدء تنظيم الانتخابات بالبلاد قبل ستة عقود. ورغم أن كل الأحزاب الكبرى في البرلمان ستحضر عمليا باعتماد هذا "القاسم الانتخابي" الجديد، إلا أن الحزب الإسلامي انفرج بمعارضته لذلك. وقد اعتبر أمينه العام ورئيس الحكومة سعد الدين العثماني خلال اجتماع استثنائي لمجلسه الوطني مؤخرا أن "لا تفسير له سوى استهداف حظوظه الانتخابية".

للقانون الانتخابي الجديد على أهميته. فخلال التصويت عليه منتصف مارس الجاري إثر جلسة صاخبة لمجلس النواب قال النائب عن حزب الأصالة والمعاصرة (معارضة) محمد حجيرة إن "الديمقراطية هي إعطاء الكلمة للأحزاب والأقليات الصغرى". وبرزت أخيرا خلافات داخلية تجلت خصوصا في إعلان عبد الإله بنكيران، وهو أحد مؤسسي الحزب، قبل أسبوعين تجميد عضويته احتجاجا على تبني الحكومة مشروع قانون لتقنين زراعة القنب الهندي لاستعمالات

نظرية المؤامرة الذرية الجاهزة

نظرية المؤامرة الذرية الجاهزة